الباب الرابع

اختلاف اللهجات العربية ومظاهره

آثار اللهجات العربية ودراستها:

بدأ الاختلاف اللهجى واضحًا فى الجزيرة العربية نتيجة لاتصال أهلها ولقاء بعضهم ببعض فى التجارة والأسواق التى كانت تعقد للأدب والشعر وهم وإن كانوا يلجأون فى هذه الأسواق إلى الفصحى فإن لهم لهجاتهم التى كانت تتسرب إلى منطقهم فى بعض الأحيان وكانوا يتكلمون بها فى شئونهم الخاصة.

وكان الحجازى يلاقى التميمى وكلاهما من عرب الشمال وكان يلتقى بأهل اليمن وقد علمنا أن اليمن كان المصدر الأساسى لكثير من الهجرات التى كانت تتم من الجنوب إلى الشمال وكانت رحلات أخرى تتم إلى اليمن من الشمال، وهنا وهناك اختلطت لهجات المهاجرين من كل صوب ولابد أن جزيرة العرب باتساعها ورحابتها كانت مدعاة إلى اختلاف البيئات مما هيأ للهجات أن تنشأ وأن تتصارع فيما بينها حتى أدى ذلك إلى سيادة لغة عامة بين العرب جميعًا.

ولم يكن الخلاف جوهرياً بين اللهجات العربية للصلة القائمة بين العرب، وقد أورد ابن جنى ما يدل على أن الخلاف بين اللهجات فى الفروع لا الأصول، قال:

«فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف، أفلا ترى إلى الخلاف فى (ما) الحجازية والتميمية وإلى الحكاية فى الاستفهام عن الأعلام فى الحجازية وترك ذلك فى التميمية إلى غير ذلك؟ قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته مختصر غير محتفل به، ولا معيج عليه، وإنما هو فى شىء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعن به»[1] وهذا فى اللهجات العربية الشمالية والجنوبية بعد التوحد.

---

(١) يستثنى من ذلك بعض المظاهر اللهجية فى اليمن قبل الإسلام بزمن طويل حين كان للهجة اليمن خصائصها التى جعلت بعض اللغويين يكاد يرى أنها ليست من العربية فى شىء كما نقل ذلك عن أبى عمرو بن العلاء الذى يقول: (ما لسان حمير وأقاصى اليمن بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا) وابن جنى الذى يقول: (لسنا نشك فى بعد لغة حمير ونحوها عن لغة (بنى نزار) وابن خلدون الذى يقول: (وتغيرت عند مضر كثير من موضوعات اللسان الحميرى وتصريف كلماته إلخ). انظر كتابنا: اللغة العربية خصائصها وسماتها ط ٣ ص ١٤٠، ١٤١.

ومع توحد هذه اللهجات تحت لغة عامة فإن بقايا اللهجات كانت تجرى على الألسنة فى نطاق بيئاتها المتعددة وظهر أثرها فيما كان النبى ﷺ يفعله من مخاطبة كل الوفود والقبائل التى ترد عليه بلغاتها وحديثه ﷺ: «**ليس من امبر امصيام فى امسفر**»[1] مما قاله الرسول لبعض اليمنيين وفيه استعمل المصطفى ﷺ (ام) للتعريف مكان (ال) على طريقة اليمنيين وذلك يعرف فى اللهجات العربية باسم: (طمطمانية حمير) وقد قال على -رضى الله عنه-: يا رسول الله: نحن بنو أب واحد وأم واحدة ونراك تكلم العرب بما لا نفهم أكثره، فقال: (أدبنى ربى فأحسن تأديبى).

وقد ظهر أثر هذه اللهجات فى قراءة القرآن الكريم فيما أوضحته بعض الأحاديث من صحة القراءة باللهجات العربية المتعددة والحديث الذى رواه البخارى ومسلم والنسائى عن أبى بن كعب واضح فى هذا الصدد وفى نهايته:

«أنزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف».

وقد أخذ العلماء يشرحون هذا الحديث ويبينون وجوهه وما أريد بالسبعة فيه حتى جعل السيوطى من ذلك بابا لعرض هذه الآراء واستيفائها وهى تربو على الثلاثين[2].

ولما أخذ العلماء فى كتابة اللغة وجمعها وتدوينها نظروا إلى اللهجات على أنها شىء لا ينبغى الاهتمام به لأن المهم هو الفصحى التى نزل بها القرآن الكريم ويمكن فهمه على أساس دراستها وكذلك فهم سنة النبى الكريم وهنا توافروا على الاهتمام بالفصحى ونبذ اللهجات كما خشوا أن يؤدى جمعهم للهجات إلى عدم جمع الكلمة الإسلامية ونقض الوحدة بين الأمة وأخذ العلماء ينظرون إلى اللهجات على أنها انحراف عن اللغة المثلى ونسبوها إلى العامة والسوقة ورموا بعضها بالرداءة أو المذمة كما فعل ابن فارس فى كتابه (الصاحبى): (باب الردىء والمذموم من اللغات) واقتبس السيوطى كثيراً مما ذكر فيه من اللهجات وقد اقتصر

---

(١) شرح المفصل ١٠/ ٣٤.

(٢) انظر بحثنا عن القراءات وصلتها باللهجات فى مجلة كلية اللغة العربية بالرياض العدد الثانى عشر. وانظر كتابنا: القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث ط٢ ص٧٢ وما بعدها.

رواة اللغة فى الأخذ عن قبائل معينة بحجة أنها فصيحة دون غيرها مثل قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وبعض الطائيين[١].

وحين وضعت قواعد النحو واللغة لم ينظروا إلى اللهجات إلا على أنها تنضوى تحت إطار اللغة العامة، فحاول النحاة صهرها فى بوتقتها، وإخضاعها للقوانين اللغوية العامة إن طوعا وإن كرها، فإذا ثأبت عليهم رموها بالقبح أو الشذوذ أو الرداءة.

وقد روى ابن نوفل قال: سمعت أبى يقول لأبى عمرو بن العلاء: أخبرنى عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمى ما خالفنى لغات[٢].

وقد ألفت فى اللهجات بعض الكتب الخاصة التى تحددها وتبين بعض ألفاظها، وكانت تسمى كتب (اللغات) وهى كثير منها كتاب (اللغات) للأصمعى، وكتاب (اللغات) لأبى زيد الأنصارى وكتاب (اللغات) للفراء وكتاب (اللغات) لابن دريد وغيرها مما لم يصلنا ومما وصلنا منها كتاب (اللغات فى القرآن) أخبر به إسماعيل بن عمر المقرئ عن عبدالله بن الحسين بن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عباس[٣]، وكتاب (ما ورد فى القرآن الكريم من لغات القبائل) لأبى عبيد القاسم ابن سلام[٤]، ويتصل هذان الكتابان بالنواحى الدلالية أكثر من غيرها، ففيهما كثير من اللهجات المنسوبة لقريش وتميم وهذيل وقيس وغطفان وثقيف وحمير والأزد وطيئ وهمدان وخزاعة وحضرموت وخثعم ومذحج وسبأ إلى غير ذلك، وفى القرآن بعض الألفاظ غير العربية فارسية ورومية ونبطية وسامية.. إلخ كذلك كتب التفسير وعلوم القرآن تحوى كثيراً من اللهجات[٥].

---

(١) المزهر ١/ ٢١١، ٢١٢.
(٢) المصدر السابق ١/ ١٨٤، ١٨٥.
(٣) حققه ونشره صلاح الدين المنجد ط الرسالة ١٩٤٦م.
(٤) طبع مع تفسير الجلالين دار القلم ١٩٦٦ ونقل عنه السيوطى فى النوع السابع والثلاثين بالإتقان ١/ ١٧٥ وما بعدها.
(٥) انظر البرهان فى علوم القرآن للزركشى والإتقان للسيوطى وغيرهما.

وإلى جانب ذلك المعاجم اللغوية فهى تشتمل على ثروة عظيمة من لهجات العرب كالجمهرة لابن دريد والتهذيب للأزهرى ولسان العرب لابن منظور الذى جمع مواد اللغة العربية التى تبلغ ثمانين ألف مادة، كذلك كتب النوادر كنوادر أبى زيد فيها بعض الجوانب اللهجية وكتب النحو كذلك وإن كانت لا تهتم كثيراً باللهجات لأنها (تتناول اللغة بالتقنين والتنظيم ولو أعطى النحاة اللهجات حقها من الدرس لأراحونا من كثير من تأويلاتهم النحوية التى تبعد عن الفهم الصحيح للظاهرة اللغوية)[١]، وفى كتاب سيبويه إشارات واضحة إلى هذه اللهجات كأن يقول «قوم من العرب يقولون»[٢] أو ناس من العرب[٣] أو بعض العرب الموثوق بهم[٤] إلى غير ذلك، وسيبويه يصف اللهجة أحيانًا بأنها جيدة[٥] وأحيانًا أخرى بأنها رديئة[٦] أو رديئة جداً أو ضعيفة أو قليلة خبيثة[٧].

وقد اهتم النحاة المتأخرون باللهجات اهتماما كبيراً كابن مالك والرضى والسيوطى «ولابد لنا من التنبيه على أن الرواة والعلماء لم يدونوا اللهجات على مناطق العرب قبل تهذيب قريش للغة ولكنهم تناقلوا من ذلك أشياء كانت لعهد الإسلام وأشياء أصابوها فى أشعار العرب مما صحت روايته قبيل ذلك»[٨].

وفى القرن الرابع بدت نظرية ابن جنى فى العناية باللهجات، وعدها حجة إذا كانت موافقة للقياس أو مخالفة له، فما وافقه قيس عليه، وما لم يوافقه حفظ ولم يقس عليه، وقد وضع تفصيل ذلك فى «باب فى اختلاف اللغات وكلها حجة»[٩] وهو يعنى بذلك جواز استعمال اللهجات جميعًا.

---

(١) اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ص ٥٧، ٥٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٦٤.

(٣) المصدر السابق ١/ ٢٥٤.

(٤) المصدر السابق ١/ ٣٢٤.

(٥) المصدر السابق بتحقيق الأستاذ هارون ١/ ٨٢، ٢٠٥، ٣/ ٤٠٧.

(٦) المصدر السابق ط بولاق ٢/ ٢٩٤.

(٧) المصدر السابق ٢/ ٣٥٨.

(٨) تاريخ آداب العرب ١/ ١٢٠، ١٢١.

(٩) الخصائص ٢/ ١٠، والمزهر ١/ ٢٥٧.

وقد وضع ابن جنى فى هذا الباب قواعد لقبول اللهجة أو ردها.

١- فتقبل اللهجتان أو اللهجات إذا كانت على قدر واحد من الاستعمال والقياس وهذا معنى قوله بقبول اللهجتين إذا كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين.

وطبق ذلك على لغتى الحجازيين والتميميين فى (ما) فلغة التميميين فى ترك إعمالها يقبلها القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها -كذلك- يقبلها القياس لأن لكل واحد من القولين ضربا من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله[١].

لكن لك أن ترجح إحداهما على الأخرى إذا كانت أقوى قياسًا أو أكثر استعمالا فقال: لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أُنْسًا بها».

ويصرح فى موضع آخر بأن التميمية أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم كهل[٢].

ومع ذلك يفضل ابن جنى الأكثر استعمالا فى القرآن يقول: (إلا أنك إذا استعملت شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله وهو اللغة الحجازية ألا ترى أن القرآن بها نزل).

وليس معنى ذلك أنه يناقض نفسه لأنه جعل القضية دائرة على أساس الاختيار بين قوة القياس وكثرة الاستعمال وهو يفضل ما كثر استعاله على ما قوى قياسه.

أما ما تساويتا فيه قياسًا واستعمالا فأنت بالخيار فيه، ومع ذلك وردت اللهجة التميمية فى بعض القراءات كما فى قراءة ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] (بشر) بالرفع و﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢] - برفع (أمهاتهم) - ولذا قدم فى كلامه الاستعمال على القياس.

(١) قياسها عند بنى تميم أنها حرف مشترك بين الأسماء والأفعال ومن حق الحرف المشترك أن يكون مهملا فهى كهل، قال سيبويه: (وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهى القياس لأنها ليست بفعل وليس ما كليس ولا يكون فيها إضمار) الكتاب ١/ ٢٨.

وقياسها عند الحجازيين شبهها بليس فى ثلاثة أمور: الدلالة على النفى فى الحال، ودخول كل منهما على المبتدأ والخبر، واقتران الخبر بعد كل منهما بالباء مثل: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، - ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢].

(٢) الخصائص ١/ ١٢٥.

٢- إذا كانت إحدى اللهجتين أكثر استعمالا، وأقوى قياسًا من الأخرى فالمختار الأكثر استعمالاً الأقوى قياسًا، قال: فأما أن تقل إحداهما جداً، وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياسًا، ألا تراك لا تقول: مررت بك -بفتح الباء- ولا المال لك- بكسر اللام- قياسا على قول قضاعة: المال له -بكسر اللام- ومررت به- بفتح الباء- ولا تقول: أكرمتكش قياسا على لغة من قال: مررت بكش وعجبت منكش[١].

والأساس هو كثرة الاستعمال - على ما يبدو - وإن اعتمد معه قوة القياس -ليزيد الأمر وضوحًا - فالقياس على قول قضاعة قياس لا يعضده كثرة الاستعمال، مع أن كسر اللام يمكن أن يكون له وجه من القياس على المفرد الظاهر مثل (له) و(لزيد) والكشكشة ربما كانت موضحة للمؤنث وفارقة بينه وبين المذكر قياسًا حال الوقف.

٣- جواز استعمال اللهجة القليلة الاستعمال، الضعيفة فى القياس فى الشعر والسجع، وهو فى نظر ابن جنى مقبول عند الاحتياج إليه وغير منعى عليه فهو فى ذلك جرى على لهجات العرب وسننها، فلو استعملها إنسان لم يكن مخطئا لكلام العرب، لكنه يكون مخطئا لأجود اللغتين، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ.

والجودة تأتى بكثرة الاستعمال، وقوة القياس، وهذا فيما وضع فى عصور الاحتجاج، أما كلام المولدين فلا يحتج به[٢].

وهذا هو الأزهرى ينقل الروايات المتعددة عن قول العرب: ماء ملح ومالح وأن المسموع كثيرا هو ملح لا مالح الذى لم يجئ إلا فى بيت العزاز:

بصرية تزوجت بصريا يطعمها المالح والطريا

ونقل عن يونس أنه لم يسمع أحدا من العرب يقول (ماؤها مالح) وأنه يقال: سمك مالح وأحسن منه سمك مليح ثم قال الأزهرى:

هذا وإن وجد فى كلام العرب قليلاً فهى لغة لا تنكر[٣].

---

(١) المصدر السابق ٢/ ١٠.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٢.

(٣) التهذيب ٥/ ٩٨، ٩٩.

وهذا مما أعطى اللهجات أهمية لغوية يمكن أن يفاد منها فى اللغة والقراءات ويبعد بها عن الذم والتجريح، وكانت منطلقا لرد نقد النحاة لبعض القراءات وادعاء مخالفتها للفصاحة[1].

ولكننا لو ألقينا نظرات فاحصة على دراسة ابن جنى للهجات وهو مَنْ هو فى اللغة والنحو لوجدناه يسلك الطريق السديد فى معرفة اللهجات واحتجاجه بها ولها فلم يكن نحوياً عادياً يجمع ثم يكتب بطريقة تقليدية بل اعتمد على مصادر موثوق بها فى الوصول إلى هدفه وهى مشافهة الأعراب[2].

وقد لاحظ الدكتور الراجحى ذلك صفة واضحة عند ابن جنى فقرر «أن أبا الفتح يدرك ما للمصدر البشرى من قيمة كبيرة فى استقاء اللغة، هذا المصدر الذى يعتمد عليه دارسو اللهجة فى المقام الأول والذى يسمونه the informer وفرق بين المشافهة لصاحب اللهجة وبين روايتها بطريق السماع عنه[3] وقد نقل قوله فى ذلك:

«فليت شعرى إذا شاهد أبو عمرو وابن أبى إسحاق ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعى ومن فى الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما فى أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيه غير متهم الرأى والنحيزة والعقل»[4] فلا غرو -إذا- أن يكون للهجات نصيب كبير فيما وصلنا له من آثار علمية.

وكان ظهور اللهجات فى كتب ابن جنى ثمرة من ثمرات فكره وعلمه الغزير فقد درس اللغة وأبرز سماتها الخاصة وملامح جمالها وحيويتها وتوليدها واتساعها بمظاهرها المتعددة من الأصوات والاشتقاق والقياس والدلالة بما تشمله من معان

(١) انظر بحثنا عن القراءات وصلتها باللهجات. وكتابنا: القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث ط٢ ص٨٥ وما بعدها.

(٢) انظر ص ٢٩٤ من رسالتنا للدكتوراه عن (ابن جنى اللغوى).

(٣) اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ص ٦١.

(٤) الخصائص ١/ ٢٤٨.

متطورة ومتقابلة أو متلاقية وكل ذلك له صلة باللهجات التى هى المصدر الوثيق لكل ما وضع من مبادئ وما أرسى من دعائم وقد حرص دائمًا على بيان هذه الصلة فى دراسته لها، والباحث يرى فى كتبه لهجات للقبائل الآتية: قيس ـ بنى سليم ـ هذيل ـ عقيل ـ الحجاز وتميم ـ الأنصار ـ أزد السراة ـ بنى كلاب ـ بنى أسد ـ ربيعة ـ هذيل، وهذه اللهجات لها ما يسوغها من البيئة التى نشأ بها أصحابها فهناك بيئة البادية وبيئة الحاضرة ولكل منهما آثار على أهلها جسمياً واجتماعياً وفكرياً كما أن لها أثرا ملحوظًا فى كلامها واتجاهاتها الصوتية والمعنوية ولا ريب أن عالمنا ابن جنى قد أورد هذه اللهجات ليوضح خصائص العربية وسماتها المميزة أو ليحتج بها لقراءة وصفت بالشذوذ عند غيره.

وقد أبرزت كتب لغوية متعددة ألوانا ومظاهر من اللهجات العربية ككتاب فقه اللغة لابن فارس وفقه اللغة للثعالبى والأمالى للقالى، وأدب الكاتب لابن قتيبة وشرح الفصيح للبطليوسى ولابن درستويه ولابن خالويه ومعجمات اللغة وغيرها.

وكان أصحاب هذه المؤلفات يعبرون عنها (باللغات) ولم يظهر مصطلح اللهجات واضحًا إلا فى العصر الحديث الذى برزت فيه دراسة اللهجات واعتنى بها كثيراً وظهرت فيها البحوث العلمية الجادة.

وقد وردت إلينا بعض الشواهد القليلة من الأبيات الشعرية وبعض الآثار الأدبية الأخرى التى تحمل طابع اللهجات المنزوية المقهورة، ويتمثل ذلك فى بعض ما ورد من الآثار التى صحت روايتها فى العصر الجاهلى والإسلامى أو ما سمعه الرواة من أفواه العرب المعاصرين لهم فى البدو والحضر.

ولم يكن همّ رواة اللغة حصر أنواع اللهجات وجمع كل نصوصها وشواهدها والعناية بحفظها من عوادى الزمن لتؤكد الجوانب اللغوية المتنوعة بين القبائل وتجعل لها تاريخًا يوضح آثارها وملامحها وصفاتها وما عرض لها من تغير مع مرور الزمن على لسان القبائل الناطقة بها وما بينها من صلات القرب أو البعد.

ولو أنهم فعلوا ذلك لأفادوا العربية إفادة كبيرة لتفسير أمورها والغامض من أسرارها.

مظاهر اختلاف اللهجات

إن الناظر فيما وصل إلينا من آثار هذه اللهجات يجدها تتنوع بين ما يتصل بالجانب الصوتى وما يتصل بالجانب الدلالى.

فما يتصل بالجانب الصوتى يتجلى فى الاختلافات التى تبدو فى تغير بعض الحروف والحركات من قبيلة إلى أخرى أحيانًا، وهذا ما يطلق عليه اللغويون اسم (الإبدال)[1] وعلى ذلك تختلف بنيتها وصيغتها، كما يمكن أن تختلف الحركات الإعرابية وغيرها من وجوه النحو بين القبائل، ويمكن أن يتقدم حرف على آخر فيما يسمى ظاهرة (القلب المكانى)، وقد يلاحظ الاختلاف بين القبائل فى حذف بعض الحركات أو الحروف أو زيادتها، وهذا كله يتعلق بالجانب الصوتى.

أما ما يتصل بالجانب الدلالى فيبدو فى اختلاف القبائل العربية فى معانى الألفاظ وتنوع دلالتها وقد نشأ عن تنوع الدلالة ظهور المشترك والمتضاد والمترادف فى ألفاظ العربية.

ومن ذلك ما روى أن أبا هريرة ـ وهو دوسى ـ[2] قال له النبى ﷺ يومًا: ناولنى السكين ـ وكانت قد وقعت من يده - فالتفت أبو هريرة يمنة ويسرة ولم يفهم المراد بلفظ السكين، فكرر له القول ثانية وثالثة، فلم يفهم، ثم قال أبو هريرة: آلمدية تريد؟ فقيل له: نعم، فقال: أو تسمى عندكم سكينا؟ ثم قال: والله لم أكن سمعتها إلا يومئذ.

وقد ينفرد عربى ببعض ما تقدم دون أن نعرف القبيلة التى سمع منها ذلك بأن تجمع العرب على نطق معين أو معنى خاص، ثم يسمع من أحدهم ما يخالف ذلك مما لم يسمع من غيره.

---

(١) ستتحدث ـ إن شاء الله ـ عنه تفصيلا بعد قليل ونتحدث أيضًا عن أهم المظاهر الأخرى.

(٢) دوس بطن من الأزد.

وقد ذكر ابن جنى بعض ذلك فى خصائصه فى أبواب منها: (باب فيما يرد عن العربى مخالفا لما عليه الجمهور)[1] و(باب فى الشىء يسمع من العربى الفصيح لا يسمع من غيره)[2]، وقد ذكر ابن جنى تفسير هذا الوارد بأنه إذا كان العربى فصيحا فى غير ذلك وكان ما جاء به مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان فإن الأولى فى ذلك أن يحسن الظن به وألا يحمل على فساده. . . ويمكن أن يكون ذلك قد وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها، وعفا رسمها، وتأبدت معالمها[3].

وإما أن يكون شيئًا ارتجله كابن أحمر الذى ثبتت الشهادة بفصاحته، والأعرابى إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، وقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها ولا سبقا إليها، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، فيحمل الأمر على ما يبدو وإن كان يحتمل غير ذلك، فمن شهرت فصاحته يقبل منه ما يورده، ويحمل أمره على ما عرف من حاله، لا على ما عسى أن يكون من غيره، وذلك كقبول القاضى شهادة من ظهرت عدالته، وإن كان يجوز أن يكون الأمر عند الله بخلاف ما شهد به، فالقاضى مأمور بحمل الأمور على ما تبدو لا على العمل بما عند الله لأنه لم يقع له به العلم[4].

أما إذا كان ما سمع منه يخالف القياس كرفع المفعول، وجر الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغى أن يرد ذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعًا.

وإذا كان العربى الذى سمع منه ذلك مضعوفًا فى قوله مألوفًا منه لحنه وفساد كلامه فالصواب أن يرد ذلك عليه ولا يقبل منه[5].

---

(١) الخصائص ١/ ٣٨٥-٣٩١.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٢١-٢٨ وانظر ما نقله السيوطى فى المزهر ١/ ٢٥٥.

(٣) المصدر السابق ١/ ٣٨٦.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٣-٢٧.

(٥) المصدر السابق ١/ ٣٨٧، ٣٩١.

وإذا سمع ما هو ضعيف فى القياس من عدد كثير فالمحتمل أحد أمور:

١- أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة آبائهم.

٢- أن يكون السامع قصر فى استدراك وجه الصحة.

٣- أن يكون هذا الضعيف الوجه قد تسرب إلى لسان هذا الفصيح من لغة غير فصيحة فاسدة الأصل ترددت على سمعه كثيرا فسرت فى كلامه، مع صحة لغته فى غيرها، فكأنه جمع بين لغتين، الأولى فصيحة هى لغته، والأخرى فاسدة انتقل لسانه إليها فى هذا الأمر الفاسد فقد يتوهم من يسمع فصاحته أن يقبل منه الفاسد ويدخل عليه ظنا أنه فصيح كلغته السائدة.

وهذا جائز إذا سلمنا بأن العربى ينتقل لسانه، وقد ينتقل إلى لغة فصيحة أحيانا، وإلى لغة فاسدة أحيانًا أخرى.

ويستبعد ابن جنى الاحتمال الثالث باعتبار أن العربى الفصيح ينفر من الخطأ فى اللغة، فلا يطاوعه لسانه عليه (فالفصيح إذا عدل به عن لغة فصيحة إلى أخرى سقيمة عافها، ولم يبهأ بها) وقد جرب ذلك ابن جنى بأن سأل أبا عبد الله الشجرى ـ وهو أعرابى فصيح ـ ومعه ابن عم له دونه فى الفصاحة يسمى غصنا، فقال لهما: كيف تحقران حمراء؟ فقالا: حميراء، قال لهما: فسوداء؟ قالا: سويداء، ووالى ابن جنى من ذلك أحرفا أخرى، وهما يجيئان بالصواب قال ابن جنى: فدسست فى ذلك (علباء) فقال غصن ـالضعيف فى الفصاحةـ: (عليباء)، وتبعه الشجرى، فلما هم بفتح الياء تراجع كالمذعور، ثم قال: آه: عليبى، ورام الضمة فى الياء.

ودلل ابن جنى بذلك على أن العرب ـولا سيما أهل الجفاء وقوة الفصاحةـ يستنكرون خلاف اللغة استنكارهم زيغ الأعراب، ويتنبهون إلى زيغ الأعراب أكثر من خلاف اللغة لاعتمادهم على سماع لهجات كثيرة غير ما ينطقون به من ألسنة إخوانهم المجاورين لهم أو البعيدين عنهم[1].

(١) المصدر السابق ٢/ ٢٥، ٢٦.